

قرينة الرتبة في تركيب الجملة العربية: دراسة تحليلية نحوية

The Role of Rank Coherence (Qareenat al Rutbah) in the Arabic Sentence: A Grammatical and Analytical Study

الدكتور عبد السلام أمين الله أتوتليطو

جامعة الحكمة، إلورن-نيجيريا

الدكتور عثمان إدريس الكنكاوي

ملخص البحث

إنّ مصطلح كلمة "القرينة" مصطلح حديثٌ إلى حدّ ما من قبل اللغويين المحدثين لتكون دراسة مستقلة، ويبدو أنّها هي العلاقات اللفظية والدلالية أي المعنوية التي تربط بين أجزاء بناء الجملة؛ وعلى الرغم من ذلك، فإنّ قرينة الرتبة تعتبر من القرائن اللفظية والظواهر الشكلية التي يمكن استخدامها مع القرائن الأخرى في تحديد موقع بعض الكلمات في تراكيب الجملة العربية؛ ولذلك، يتناول هذا البحث قرينة الرتبة بوصفها قرينة من قرائن الجملة العربية التي تعين على جلاء معناها مع قرائن أخرى في أحكام العلاقات المتشابهة التي تربط أجزاءها. بناء على هذا، تنقسم القرائن النحوية إلى قسمين: المعنوية واللفظية. وللقرائن دورٌ بارزٌ في تحليل المعنى في التراكيب، سواء أكانت لفظية أم معنوية التي تعين على الإفصاح عن المقصود، وتشمل القرينة: - الإعراب، الرتبة، والربط، والتضام، والنسبة، والتبعية وغيرها. وفي هذا الصدد، يهدف هذا البحث إلى قرينة الرتبة في تركيب الجملة العربية: دراسة تحليلية نحوية؛ وسيتمّ إجراءات هذا البحث بدراسة دور قرينة الرتبة في بناء الجملة العربية والعلاقة بينها وبين دراسة تحليل القواعد النحوية للغة العربية. ويعتمد الباحثان على المنهج الوصفي الاستقرائي كما يعتمدان على المنهج التحليلي والنقدي. ويتمّ ذلك من حيث جمع المعلومات من كتب النحو والقراءة والتفسير واللغة ثم تنقيحها، ويختتم هذا البحث بأهم النتائج منها مفهوم قرينة الرتبة وأهميتها في التراكيب العربية ثم إبراز موقف قرينة الرتبة وآثارها في الجملة العربية. وعلى ذلك، وقد اشتمل هذا البحث على ثلاثة مباحث كلها في معالجة الموضوع، والخاتمة في آخر المطاف.

الكلمات المفتاحية: القرينة، بناء الجملة العربية، العلاقة، اللغوية

Abstract

The term "Al-Qareenah" Coherence was studied under the term evidence by the old scientists; it is the verbal and semantic relations that combine the parts of a simple sentence. Coherence in the Arabic language is examined in all sciences of the language such as Phonetics, Morphology, Grammar, Rhetoric etc. Thus, it is regarded as a wide field for linguistic studies being contained in many linguistic rules that help to know its norms. Coherence has a contextual function and prominent role in explaining the meaning of Arabic structure both in the phonetic, verbal and semantic coherences which includes: -stress, rank, combination, joining, instrumental, ascription, subordinate coherences respectively. In this regard, An attempt is made in this paper in other to examine the role of rank coherence (Qareenat ur Rutbah) in the Arabic sentence and relate it to the grammatical analysis study of Arabic language as a whole. Thus, the position of the words order in the Arabic language is divided into two ranks namely: - preserved ranks that cannot be played with and non-preserved ones that can be played with by forwarding or delaying. The method adopted in the research is the inductive method, in which the researchers use to get information about the Coherence in the Arabic sentence through the Arabic syntax. The researchers also adopted the descriptive method to analyze the role of rank coherence in the Arabic structure. The researcher observed that these studies showcase the coherence through the structure of Arabic sentences in the field of Arabic language. Therefore, this paper is divided into an introduction, three chapters and a conclusion.

Keywords: Coherence, rank, Arabic structure, evidence, linguistic

المبحث الأول: مفهوم الجملة لغةً واصطلاحاً

الجملة لغةً: جمَل الشيء يَجْمَلُ جملاً (إبراهيم مصطفى وآخرون، 2004م)؛ والجملة هي الجُمْل: جماعة من الناس، بضم الميم والجيم، ويقال جمَل الشيء جَمَعَهُ، وقيل: لكل جماعة غير منفصلة جُمْلَةٌ، والجملة: واحدة الجُمْل، والجُمْلَةُ جماعة الشيء، وأجمَل الشيء جَمَعَهُ عن تفرقه، والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: "أجملت له الحساب والكلام" (ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (2003م، 128/11)؛ ونحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: 32].

وأما اصطلاحاً: فهي ما تتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل، نحو: "أَقْبَلْ صَيْفٌ، ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً، لَنْ يُهْمِلَ عَاقِلٌ وَاجِبَةٌ"؛ فلا بدّ في الجملة أو الكلام من أمرين معاً؛ هما: التركيب و الإفادة المستقلة، فلو قلت: "أَقْبَلْ" فقط أو "ضَرَبَ" فقط، لم يكن هذا كلاماً؛ لأنه غير مركّب؛ ولو قلت: "أَقْبَلْ صَبَاحاً" أو "ضَرَبَ زَيْدٌ" أو "لَنْ يُهْمِلَ وَاجِبَةٌ"، لم يكن هذا كلاماً أيضاً؛ لأنه على رغم تركيبه غير مفيدة فائدة يكتفي بها المتكلم أو السامع؛ وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق؛ بل يكفي أن تكون إحداها

ظاهرة، والأخرى مستترة؛ كأن تقول للضيف: "تَفَضَّلْ"؛ فهذا كلام مركّب من كلمتين؛ إحداهما ظاهرة، وهي: "تَفَضَّلْ"، والأخرى مستترة، وهي: "أَنْتَ"، وغيرها مما يُعَدُّ في الواقع كلاماً وإن كان ظاهره مفرداً.

ولقد اختلف النحاة بين الكلام والجمله، نظراً إلى الكتب النحوية ويوجد أن سيبويه (ت 180هـ) لم يعرف مصطلح الجمله في "الكتاب" ولم يطلقه فيه بل استخدم مصطلح الكلام على أساس أن الجمله والكلام شيء واحد؛ ويقول في تعريفه: "الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما على الأخرى" (سيبويه، عمرو بن عثمان، 1999م، 361/1).

ويلاحظ في هذا الصدد، أن أوّل من استخدم مصطلح الجمله في التراكيب النحوية صراحة، هو المبرّد (ت 285هـ)، حيث عرض للجمله تعريفاً في أثناء حديثه عن الفاعل؛ أن الفاعل والفعل جمله، ويقول: "إنما كان الفاعل مع فعله رافعاً، لأنه هو والفعل جمله يحسن السكوت عليها وتجب القاعدة بها للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر" (المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1999م، 55/1)، ويلاحظ من تعريف المبرّد (ت 285هـ) للجمله أنه راعى عناصر الإسناد، وإفادة المعنى أو الدلالة، والتركيب، والموقف. وعرف الزمخشري (ت 538هـ) الجمله بقوله: "الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يأتي إلا في اسمين، نحو: "زيد أخوك و عبد الله صاحبك"، أو في فعل واسم، نحو: "ضرب زيد، وانطلق بكر" وتسمى الجمله (الزمخشري، محمود بن عمر، 2004م، ص 6)؛ ويلاحظ أن المفهوم من هذا التعريف للجمله هو إفادة المعنى يحسن السكوت عليه والإسناد (المسند والمسند إليه) شرط للجمله؛ فقد خالف ابن هشام (ت 761هـ) الزمخشري (ت 538هـ) في تعريفه للجمله حيث فرّق بينها وبين الكلام، ويقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه والجمله عبارة عن الفعل وفاعله، نحو: "قام زيد"، والمبتدأ وخبره، نحو: "زيد قائم"، وما كان بمنزله أحدهما، نحو: "ضرب اللص وأقائم الزيدان"، أو "كان زيد قائماً"، و"ظننته قائماً" وبهذا يظهر أنهما ليس مترادفين كما يتوهمه كثير من النحويين (ابن هشام، 1979م، 374/1-416)، والجمله أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا يقولون: جمله الشرط، جمله الجواب، جمله الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام (ابن هشام، 1979م، ص: 376)؛ وظهر في كلام ابن هشام (ت 761هـ) أنه تابع الزمخشري (ت 538هـ) في أن الجمله عبارة عن الفعل وفاعله وعن المبتدأ وخبره إلا أنه خالفه في كون الجمله مرادفة للكلام. وقد أورد الرماني الشرط في الكلام و الجمله قائلاً: "الذي تصحّ به فائدة الكلام هو الجمله، نحو: "زيد قائم"، و "يذهب عمرو"، لأنه الذي يدلّ على القطع بأحد الجائزين وما عدا الجمله لا تصحّ به فائدة فإنه لا يدلّ على القطع بأحد الجائزين" (المبرّد، 1999، 8/1).

وأشار الإسترابادي (ت 686هـ) في الفرق بين الجملة والكلام، ويقول: "إنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصورةً لذاتها أم لا كالجمله التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر و اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس" (الإسترابادي، 1983م، ص8)؛ ومعنى ذلك أنه اشترط الإسناد الأصلي في تحديد الجملة بغضّ النظر إلى كون الجملة مستقلة أو لا، وبغضّ النظر عن كونها جملة أساسية أو جملة ضميمية، وعرّف الجرجاني (ت 471هـ) مصطلح الجملة أيضاً بقوله: "الجملة عبارة عن مركّب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى سواء أفاد، نحو: "زيد قائم"، أو لم يفد، نحو: "إن يكرمني"، فإنه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً" (الجرجاني، 2001م، ص106).

وعلى الرغم من ذلك، اتّفق كثير من النحاة على أن الجملة لا تتكوّن إلاّ من اسمين أو من فعل واسم، ولا بدّ أن يكون بين كل منهما إسناد أصلي وهو المسند والمسند إليه وهما أركان الجملة؛ وهذان اللفظان يقابلان رأي المناطقة في مصطلح (الموضوع والمحمول) حيث يقابل (الموضوع) لفظة (المسند إليه)، ويقابل (المحمول) لفظة (المسند) (أنيس، 1983م، ص275)، ومنها قول سيبويه (ت 180هـ): "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّاً؛ فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، نحو قولك: "عبد الله أخوك" و "هذا أخوك". ونحو ذلك: "يذهب عبد الله"، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بُدّ من الآخر في الابتداء" (سيبويه، 1999، 23/1).

إذن، إن الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية تتضمّن هذه الأجزاء الثلاثة:

(1) - المسند إليه (المبتدأ - الفاعل - نائب الفاعل)

(2) - المسند (الخبر - الفعل)

(3) - الإسناد (ارتباط المسند بالمسند إليه)

ومن هذا المنطلق، يلاحظ الباحثان أنّ الجملة هو الكلام الذي يحسن عليه السكوت، وتجب به الفائدة للمخاطب. ومن هنا وجد النحاة بأن الكلام يأتي على فرعين رئيسين من تراكيب الجملة العربية:-

(أ) - التراكيب التي تدلّ على معنى التجدد والحدوث والتغيّر، وهي ما كان معبراً عنها بالفعل وما يتألف معه.

(ب) - التراكيب التي تدلّ على معنى الثبوت والاستقرار، وهي ما كان معبراً عنهما بالاسم وما يأتلف معه. وعلى الرغم من ذلك، ذكر بلومفيلد (Bloomfield) من المحدثين بأن الجملة هي "الشكل اللغوي الذي لا يكون متضمناً في تركيب نحوي أو في شكل لغوي أطول" (عبادة، 1988م، ص 30). ويلاحظ أنّ المحدثين وإن تنوّعت طرق تعبيرهم في تحديد دلالة مصطلح الجملة، فإنهم متفقون على أنّ الجملة هي أقصر صورة من الكلام التي تدلّ على معنى مستقلّ بنفسه، أو هي الصورة اللفظية للفكرة، مما يقتضي أن تدلّ على معنى تام؛ وعليه يقول النحويون بأن كثيراً من التراكيب اللغوية، كتراكيب الشرط، والجزاء، والصلة، وكذا القسم، وجواب القسم لا تُعدّ جملاً لأنها ليست مستقلة ولا تدلّ على معنى تامّ (عبد الرحيم، 1985م، ص 42-43).

المبحث الثاني: مفهوم قرينة الرتبة في تراكيب الجملة العربية

القرينة جمع قرائن: وفي اللغة هي الترابط، والوصل، والجمع، والشدّ، والسياق، والانسجام، والعطف والمصاحبة، والتلازم، والالتقاء، والزوجة ومنه يقال: "دُعِيَ إلى الحفل هو وقرينته"، ومنه يقال: "ما يصاحب الكلام ويدلّ عليه"، أي قرائن الأحوال، أو قرينة المعنى؛ فيقال: قرن الشيء بالشيء: وصله، وقرن الشيء بالشيء: جمعه (أحمد عايد وآخرون، د.ت، ص 983).

وإنّ "القرينة" مأخوذة من المقارنة وهي المصاحبة، ومنه يقال: "فلان قرينة لفلان" أي مصاحب له، ويقال: "قَرَنْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ" أي وصلته به، فاقترن به، وقرن بينهما، وقرن بين الحج والعمرة قراناً، وتُطلق "القرينة" على نفس الإنسان، لاقتراحها به، كما يُطلق على الزوجة، فيقال: "قرينة فلان" أي زوجته لأنها تقارن زوجها وتلازمه، وهنّ قرائنه (الزمخشري، 1998م، ص 248). إذن، فإنّ كلمة "القرينة" مشتقة من فعل: "قرن، يقرن، قرناً". ولها معانٍ متعددة، كما وردت في المعاجم، منها قال الخليل الفراهيدي (ت 175هـ)، أن القرينة عنده هو شدّ الشيء أو ربطه؛ وقَرَنْتُ الشَّيْءَ أُقْرِئُهُ قَرْنًا أي شَدَدْتُهُ إِلَى الشَّيْءِ، فقَرِنَ الشَّيْءَ مُرْتَبِطًا بِهِ، ولذا يُطلق على صاحبك الذي يقارنك القرين، لما يربط بين الصاحبين من أواصر ودّ ومحبة، وقرينة الرجل امرأته (الفراهيدي، 1982م، 141/5-142)، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: 23]، أي صاحبه، وتُطلق القرينة في اللغة بمعنى الفقرة، وهي

فعيلة بمعنى الفاعلة مأخوذة من المقارنة، وكما تطلق على السجع كقافية الشعر وقرينة السجع (الشريف الجرجاني، 1983م؛ ص175، والتهانوي، 1996م، 1315/2).

وأما اصطلاحاً: القرينة بفتح القاف أصلاً عند العرب هي الأمر الدالّ على شيء من غير الاستعمال فيه وإن أراد أن يكون بالوضع يلزم أن يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينةً على المعنى المراد، ولم يعهد إطلاق القرينة عليه، وبعبارة أخرى هي ما تدلّ على المراد سواء أكانت ظاهرةً لفظيةً أم معنويةً، أم حاليةً أم مقاليةً يتمّ من خلالها التوصل إلى أمن اللبس، الناشئ من تركيب المفردات بعضها على بعض، في سياقات متقاربة لفظاً أو معنى ثم يتمّ ترجيح حكم على آخر بوساطتها (كوليزار، 2009م، ص19)؛ وذكر في كتاب التعريفات أنّ "القرينة" في الاصطلاح: هي أمر يشير إلى المطلوب، والقرينة إما حاليةً أو مقاليةً أو معنويةً أو لفظيةً، نحو: "ضرب موسى عيسى"، و "ضرب من في الدار من على الشطح"، فإنّ الإعراب والقرينة مُنتَفٍ فيه، بخلاف: "ضربت موسى حُبلى"، و "أكل موسى الكثرى"، فإن في الأولى قرينة لفظية حيث دلّت القرينة على أن "موسى" فاعل، و "عيسى" مفعول به، وفي الثاني قرينة حالية (الشريف الجرجاني، 1983، ص175).

وبالنسبة إلى أهمية القرائن في الدرس النحوي، كان من المسلم به جدلاً بين اللغويين أن للغة العربية نظاماً في تأليف الجملة، ويلتزم هذا النظام مراعاة العلاقات المعنوية بين الكلمات، وعليه يقال: "إذا تجاوز الفرد النظام أو اخترقه صارت الجملة ألفاظاً مرصوفة لا تعبر عن أية فكرة" (البياتي، 1998م، ص42).

ويجدر بالذكر في هذا المجال أنّ اصطلاح كلمة "القرينة" لم يظهر عند النحاة القدماء اصطلاحاً نحويّاً أو لغويّاً، بل عرّفوها بمصطلحات أخرى نحو "الآية والربط والدليل والإمارة والدلالة" (كوليزار، 2009م، ص20). لذلك، يُلاحظ من سيبويه (ت180هـ) أنه استعمل "الآية" بدلاً من القرينة في أثناء حديثه عن ظاهرة حذف المبتدأ اعتماداً على القرائن الحالية المصاحبة للكلام أو دلالة الخبر عليها، فقال: "إنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: "عبدُ اللهِ وَرَبِّي"؛ كأنك قلت: "ذاك عبد الله"، أو "هذا عبد الله أو سمعت صوتاً، فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيد وربّي" (سيبويه، 1999م، 129/1)، فكانه أراد أن يقول: "إنّ قرينة الحال كانت سبباً في التعرّف إلى صاحب الصوت.

وتبين للباحث أنّ المبرّد (ت285هـ) استعمل "القرينة" عند حديثه عن تركيب الجمل والعبارات، وأراد أنها تعني الربط ويقول: "فإنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى" (المبرّد،

1999م، 126/1)؛ واستعمل ابن بابشاذ مصطلح "الدليل" أو "الأمانة" عوضاً عن "القرينة" (ابن بابشاذ، 1976م؛ ص 50، وكوليزار، 2009م ص 20)؛ ثم ظهر مصطلح "القرينة" مصطلحاً نحويّاً في عصور لغوية متأخرة، فاستعمله الزمخشري (ت 538هـ) في كتابه "المفصل"، ووضّحه ابن يعيش (ت 643هـ) في شرح هذا الكتاب (ابن يعيش، 1990م، 4-2/7)، واستقرت عند النحاة بعدهما قرينة لغوية.

وذكر الجاحظ (ت 255هـ) في هذا الصدد عن أهمية القرائن في توضيح معاني الكلام من خلال ذكر أنواع المعاني قائلاً: "إنّ حكم المعاني خلاف من حكم الألفاظ؛ لأنّ المعاني مبسوطَةٌ إلى غير غاية، وممتدَّة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورةٌ معدودةٌ، ومحصَّلةٌ محدودةٌ" (الجاحظ، 2003م، 60/1). ويلاحظ من هذا القول أنّ هناك معانٍ مفردة بائنة بصورها من وجهاتها الوضعية ومعانٍ مشتركة تقتضي التفسير، والتأويل لتحديد خصوصيتها بدلالة القرائن السياقية؛ إذن فإنّ القرائن أدلّة على المعاني عند الجاحظ (ت 255هـ)، إذ لولا الاستدلال بالأدلة لما كان لوضع الدلالة معنى عنده، وقد أشار الجاحظ إلى أنواع القرائن من حيث لفظيتها ومعنويتها وحاليتها فيقول: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني في لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العُقْد، ثم الحُطّ، ثم الحال التي تسمّى نِصْبَةً" (الجاحظ، 2003، 61/1).

إذن فإنّ قرينة الرتبة هي قرينة لفظية اهتمّ بها النحاة قديماً وحديثاً بمفهومهم أن العبارة إنما تدلّ على المعنى بوضع مخصوص وترتيب مخصوص فإنّ بدّل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة (القرطاجني، 1986م، ص 169). فإنّ قرينة الرتبة هي النظام الذي تشكله الوحدات في سياق أفقي محدّد كأن تتقدّم وحدة على وحدة أخرى، أو تتأخّر عنها بشكل ثابت أو غير ثابت، نحو تقدّم العمدة على الفضلة، والمتبوع على التابع فعلى سبيل المثال: للتوابع مكان ثابت في الجملة فلا تتقدّم الصفة على الموصوف، نحو: "جاء محمدٌ الكريمُ" فالترتيب فيها سياقي ثابت لأنّ "الكريم" لا يمكن أن يسبق محمداً، في حين يجوز تقدّم المفعول به على الفاعل أو الفعل، نحو: "ضربَ مُحَمَّدٌ علياً، ضربَ علياً مُحَمَّدٌ، علياً ضربَ مُحَمَّدٌ" (كوليزار، 2009، ص 98).

ويلاحظ مما سبق أنّ مفهوم قرينة الرتبة يتصل بترتيب المعاني النحوية وهي تفترض أنّ لهذه المعاني ترتيباً ينتظمها، وإن هذا الترتيب تراعي فيه أحكام عقلية تتعلق بهذه المعاني، فتحتم الرتبة مثلاً تقدّم الفاعل على المفعول، وهو ترتيب يلازم فيه اللفظ، أو المعنى الجزئي مكانه المحدّد في الكلام، والذي يحدّد مكانه هو حكم عقلي، فالحكم يتقدّم الفاعل في الرتبة على المفعول هو أنه لا مفعول بلا فاعل، فالفاعل يُوجد أولاً ليفعل فعله في المفعول.

وبالإضافة إلى ذلك، تظهر أهمية الرتبة بوضوح في الهدف الذي علّل النحاة به دخول الإعراب الكلام إذ جعلوا الحركات دلائل على المعاني، فإن العلامة الإعرابية هي التي تتيح الحرية للرتبة؛ فينقّدم ما حقّه التأخير، ويتأخّر ما حقّه التقديم مع المحافظة على وظيفة كل منهما؛ وكما أنّ النحاة تنبّهوا إلى ملاحظة دور الرتبة في الجملة لكنهم لم يعالجوها في مبحث مستقل، بل توزّعت على جميع أبواب النحو؛ إذ إنّ الكلمات تأخذ مواضع خاصة بها في الجملة، وترتبط وظيفياً بعضها ببعض على أساس موقعها المثبت في الجملة (محمد حماسة، 1983م، ص114-115).

ومن هذا المنطلق، قسّم النحاة "قرينة الرتبة" اعتباراً لعناصر الجملة العربية بقابليتها على الحركة تقدّماً وتأخراً في داخل الجملة إلى قسمين وهما: - رتبة محفوظة، و رتبة غير محفوظة.

(أ) - **الرتبة المحفوظة:** معناها موقع الكلمة الثابت تقدماً أو تأخيراً في تراكيب الجملة بحيث لو اختلّ هذا الموقع، لاختلّ التركيب باختلاله، وعلى هذا الأساس تُعدّ قرينة الرتبة بشكل عامّ من الظواهر الشكلية التي يمكن بها تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم، كما يمكن تحديد معنى الأبواب النحوية ومن ثم معرفة وظائفها (تمام حسّان، 2000 ص207)، ومن هنا يُلاحظ أن ترتيب عناصر الجملة العربية ليست ترتيباً حُرّاً بل هو ترتيب محدد بصورة أساسية مما يشير إلى وجود ضوابط في الجملة تحدّ من حرية ترتيب عناصرها الأساسية، ومن أمثلة الرتبة المحفوظة في التركيب العربي ما يأتي (تمام حسّان، المرجع نفسه، ص207 ثم انظر: السيوطي، 2000م، 314/1، وانظر: الساقى، 1977م، ص186-187):-

- (1) - تقديم الموصول على الصلة التمييز و المتبوعات على التوابع
- (2) - تقديم أدوات الشرط و الاستفهام والعرض و التحضيض على الفعل
- (3) - تقديم حروف الجرّ على الاسم المجرور والاستثناء على المستثنى و "واو" المعية على المفعول معه.
- (4) - تقديم الفعل على فاعله، وفعل الشرط على جوابه وعلى هذا النوع من الرتبة، ومنه ذكر ابن جني (ت392هـ) قائلاً: "ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا البدل على المبدول منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه... ولا يجوز

تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء مما اتصل به وعلى هذا يظهر دور الرتبة بمعنى أنه إذا تقدّم شيء من هذه فلن يبقى على وظيفته التي كان عليها" (ابن جني، 2004م، 385/2-387).

(ب) - الرتبة غير المحفوظة: ومعناها موقع الكلمة المتغيّر في تراكيب الجملة، متقدّماً أحياناً ومتأخّراً أحياناً أخرى (الساقى، 1977م، ص188) ومن أمثلة هذا النوع من الرتب رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة متعلّقات الفعل، كالتمييز والحال والمستثنى وغيرها من العناصر اللغويّة (تمام حسّان، 2000م، ص207 ثم انظر: كوليزار، 2009م، ص105-106)؛ وتُسمّى هذه الرتبة بالرتبة غير المحفوظة؛ لأنها قد تهرّ إذا أمن اللبس أو اقتضى السياق تأخّرها ولكنها تحفظ، إذا توقّف المعنى عليها، أو اقتضى السياق الاحتفاظ بها (كوليزار، 2009م، ص106)، وتلك هي الرتبة بين المبتدأ والخبر، وبين الفاعل والمفعول به، وبين اسم إن وخبرها، واسم كان وخبرها، وبين نعم والمخصوص به وهلمّ جراً؛ فمثال إهدارها عند أمن اللبس تقدّم الخبر على المبتدأ ومثاله أيضاً حين يقتضي السياق تقدّم المفعول على الفاعل، نحو: "زيداً ضربه عمّرو"، ومثال ضرورة حفظها، توقّف المعنى عليها، نحو: "ضرب موسى عيسى"، فالحال يدعو إلى حفظ الرتبة لأن أمن اللبس متوقّف عليها، فالرتبة تصبح محفوظة إذا اقتضى ذلك المعنى أو المبنى ولكن إذا لم يقتض أحدهما حفظ الرتبة كانت هناك حرية التقديم و التأخير في الاستعمال فيعوض عن قرينة الرتبة بالقرائن المعنوية و السياقية، التي تعين على فهم معنى الجملة؛ وكان لحرية الرتبة نوعان كما تلي:-

النوع الأول: يتقدّم فيه المتأخّر، مع المحافظة على وظيفته، كتقديم الخبر على المبتدأ، نحو قولك: "في المسجد إمام"، أو المفعول به على الفاعل، نحو قولك: "ضرب علياً زيداً"، أو على الفعل نفسه، نحو قولك: "علياً ضرب زيداً"، وتقديم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة والذي يجرس الوظيفة السياقية هنا هو العلامة الإعرابية، وكذلك إذا توسّط خبر كان وأخواتها أو تقدّم عليها، وكذلك اسم إنّ إذا تأخّر وتوسّط الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور وهكذا (محمد حماسة، 1983م، ص214-215).

النوع الثاني: ما يتقدّم فيه المتأخّر ولكنه لا يبقى على وظيفته السياقية التي كان عليها، بل ينتقل إلى وظيفة أخرى، كتقديم الفاعل على الفعل نحو: "محمد قام" إذا تقدّم "محمد" لم يُعدّ فاعلاً ولكنه يصبح مبتدأ، بحسب رأي البصريين، ولكنّ الكوفيين أجازوا تقدّمه دون الإخلال بوظيفته السياقية وكذلك، أن الصفة لا تتقدّم على الموصوف سواء أكانت معرفة أم نكرة، فإذا كان المنعوت نكرةً وتقدّم نعته عليه فإنه يعرب حالاً وذلك لأن الحال مفعول على حدّ

تعبير المبرّد (ت 285هـ) (المبرّد، 1999م، 1/192 ثم انظر: محمد حماسة، 1983، ص 315، وانظر: كوليزار، 2009، ص 107)، نحو قولك: "في جسمي شحوبٌ بيّنٌ" و"بيّنٌ" في هذه الجملة صفة لـ "شحوبٌ" ونحو قولك: "بيّنًا شحوبٌ في جسمي"، و"بيّنًا" في الجملة الثانية هو الحال؛ والمفعول يجوز أن يتقدّم ويتأخّر، نحو: "ضربَ زيدٌ عليًّا، أو ضربَ عليًّا زيدٌ". وإذا كان النعت والمنعوت معرفة، نحو: "جاء زيدٌ الكريمُ"، فإنه لو تأخّر المنعوت وهو "زيدٌ" وقدم النعت وهو "الكريمُ" بحيث تصير الجملة: "جاء الكريمُ زيدٌ"، فإن "زيدًا" لا تكون فاعلاً، ولا تكون "الكريمُ" نعتاً، بل تصبح "الكريمُ" فاعلاً، وتصبح "زيدٌ" بدلاً أو عطف بيانٍ.

وقد تُوجد الرتبة إعراباً خاصاً بالمستثنى إذا كان مقدّماً على المستثنى منه فإنه يجب نصبه إذا كان الكلام موجباً، نحو: "قامَ إلّا زيداً القَوْمُ" وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، نحو قولك: "ما قامَ إلّا زيداً القَوْمُ"، ومنه قوله (ابن عقيل، 2007م، 1/546-547):-

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

"آلٌ": مستثنى، و"شَيْعَةٌ": مبتدأ مؤخر وهو المستثنى منه، ونصب المستثنى بـ "إلّا" لأنه متقدّم على المستثنى منه، والكلام منفي وهذا هو المختار.

ولعبت الرتبة دوراً فعالاً في فهم بعض السياقات في تراكيب الجمل، نحو قولك: "ضربتُ سلمى نَعْمَى"، إذ يتبيّن أن تكون (سلمى) فاعلة، منعاً للبس؛ وعلى الرغم من ذلك، يستنتج الباحث أن قرينة الرتبة أموراً عديدة منها ما تلي:-

(أ)- تقوم قرينة الرتبة على تعيين معنى الباب نحو تعيينها للفاعل لأنه يقع به الفعل بحسب الرتبة وكذلك الأمر بالنسبة للعناصر الأخرى.

(ب)- إنّ الرتبة غير المحفوظة قد يدعو الحال إلى حفظها إذا لم يؤمن اللبس فهي تخضع لمطالب أمن اللبس.

(ج)- قرينة الرتبة أكثر ورودها مع المبنيات منها مع المعربات لخلوها من قرينة الإعراب، وإن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات لاتصافها بالجمود أكثر اطراداً مع غيرها.

(د)- إنّ الرتبة قرينة لفظية، وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدلّ موقع كل منهما من الآخر على معناه.

المبحث الثالث: الترخّص في الرتبة النحوية

الترخّص لغةً: التخفيض، التسهيل، التيسير، وهو مصدر الفعل الخماسي: ترخّص، يترخّص، ترخّصًا، ومنه يقال: ترخّص الشخصُ في الأمور أي تساهل وأخذ فيها بالرخصة، ويقال كذلك: ترخّص في حقّه إذا تساهل ولم يستقصّه (أحمد العايد وآخرون، د.ت، ص45).

وأما اصطلاحًا: فهو تركيب الكلام أو الجمل على غير ما تقتضي به القاعدة اعتمادًا على أمن اللبس (تمام، حسّان 2000م، ص12)، فإن لم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخّص، لذلك، إنّ المقصود بالترخّص هو إهدار القرينة في الجملة والاعتماد على القرائن الأخرى لتوضيح المعنى أولاً ولتبيان القرينة المحذوفة ثانيًا، وينبغي لدارسي العربية أنّ المقصود بالترخّص ليس فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقات الجملة وقرائنها اعتمادًا على فهم المعنى وعدم اللبس بل يكون في حدود خاصّة ومواقف شائعة؛ والترخّص إذن هو خروج على الكلام الدارج من الاستمعالات والتراكيب.

ويرى النحاة أنّ الترخّص مرهونة بمحلها فلا يقاس عليها وشروطها أن يؤمن معها اللبس وأن تكون فصيحًا ومن هنا يلاحظ الباحث أن الترخّص يؤتي به لغرض معيّن وأن اللغة لا تترخّص في قرائن الجملة جزافًا، بل يكون ذلك في موقعيات خاصة بحيث لا يمثّل هذا الترخّص قاعدة عامة يمكن النسيج على منوالها (محمد حماسة، 1983، ص324 وانظر: كوليزار، المرجع السابق، ص181)، نحو قوله تعالى: ﴿...إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:56]، ذكر الخبير "قريب" مع اسم "إن" مؤنث "رحمة"، لأن الرحمة بمعنى المطر فحمل المؤنث على معنى الأصل الذي هو مذكّر، وعليه يقول الزمخشري (ت 538هـ): "إنها على تأويل الرحمة أو الترحم" (الزمخشري، 2004م، ص285)؛ ومنه علّق ابن جني (ت 392هـ) على هذه الآية قائلاً: "وقيل إنما أسقطت منه التاء لأنّ "الرحمة والرحم" واحد فحملوا الخبر على المعنى، ويؤيده قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي...﴾ [الكهف:98]، فمجالات الحمل على المعنى عند العرب كثيرة، منها استخدام الضمائر بالانتقال من الغيبة إلى الخطاب أو بالعكس، والالتفات من المفرد إلى المثنى أو الجمع أو بالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَأَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس:22]، والأصل "إليه أرجع" فالتفت من المتكلّم إلى المخاطب، ومنه قوله تعالى: ﴿...فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه:117]، والمراد فتشقيان فوضع المفرد موضع المثنى، ومنه قوله

تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ﴿1﴾ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: 1-2]، حيث لم يقل "فصل لنا" (الزمخشري، 2004، ص 285 وانظر: السيوطي، 2007م؛ 100/2 وانظر: الطبرسي، 1995م، 80/7).

وأضاف ابن جني (ت 392هـ) بهذا النص لإثبات هذه الظاهرة في الكلام العربي سواء أكان نثراً أم نظماً وفي القرآن الكريم أيضاً، وأن لهذه الظاهرة مناح عديدة ولا يقتصر الحمل على المعنى عنده على التذكير والتأنيث أو المخالفة النوعية بل أشار إلى نوع ثان منه وهو المخالفة العديدة، نحو الإشارة إلى المفرد بالجمع، وبالعكس أو الإشارة إلى المثني بالمفرد وهكذا، ويبقى المعنى واضحاً، فلا يحدث لبس في الكلام، اعتماداً على إرجاع اللفظ إلى أصله، أو الحمل على المعنى، فإن أمن اللبس هو أعلى ما تحرص عليه اللغة استعمالاً، وأتمن ما يتطلبه اللغويون تحليلاً (كوليزار، 2009، ص 182-183).

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ القرائن المعنوية تكون كفيلاً بتوضيح المعنى، وتحقيق أمن اللبس، وأحياناً، تهدر قرينة العلامة الإعرابية وبالرجوع إلى معنى العنصر اللغوي في الجملة يمكن تحديد الحركة الإعرابية للعنصر سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً أم غيرهما من المتعلقات، فالمعنى النحوي لا يرتبط بقرينة واحدة ولا يتوقف عليها، فيمكن إهدار قرينة الحركة الإعرابية مع محافظة القرائن الأخرى على المعنى (كوليزار، 2009، ص 183).

ويلاحظ أنّ الحمل على المعنى علاج لكل مخالفة بين ظاهرة اللفظ والتقدير أو بين العبارة المنطوقة والمكتوبة أو بين بناء الجملة وبنيتها الأساسية، وعليه ذكر محمد حماسة في كتابه (محمد حماسة، 2000م، ص 158) قائلاً: "إنّ الحمل على المعنى كان وسيلة دلالية بارعة ربطت بين بناء الجملة وبنيتها أو بين سطحها وعمقها في منهج النحاة العرب، وكشف عن دور المعنى أو الدلالة في التعديد النحوي أيا كان اتساع هذا المعنى الذي يحمل عليه الكلام أو ضيقه" (محمد حماسة، 2000م، ص 183).

وقد يطلق النحاة القدماء موضوع الحمل على المعنى بمصطلحات أخرى منها الاتساع، والاتفتات، والتخلص أو الانعطاف والتضمين (عباس حشسن 1987م، 564/2)، واصطاح سيويوه كلمة "الاتساع" عند ذكره مجال الترخّص في قرينة الذكر فيقول: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار، نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا...﴾ [يوسف: 82]، إنما يريد أهل القرية فاختر" (سيويوه، 1999، 212/1).

ومن هذا الصدد، أورد النحاة أنّ القرائن النحوية لها مكانٌ مرموقٌ في فهم التراكيب العربية، ولكل من هذه القرائن مكانٌ لا يسدّ اختلاله مكان قرينة أخرى في الجملة وقد تجتمع في جملة مجموعة منها دون آخر؛ وليس لزماً أن تجتمع كل القرائن في جملة واحدة.

وعلاوةً على ذلك، يرى الباحثان أن يوردا ظاهرة الترخّص في قرينة الرتبة؛ ويُستخلص مما تقدّم في القرائن النحوية أن معظم النحاة يتفقون على أن ترتيب عناصر الجملة العربية يكون على الفعل أولاً ثم الفاعل ثم المفعول به، نحو: ﴿...ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ...﴾ [إبراهيم: 24]، ضرب (فعل)، الله (فاعل) مثلاً (مفعول به)، وهذا يدلّ على أن للغة العربية نظام في تأليف الجملة، ويقال: "والنظام في الجملة العربية يعني مراعاة العلاقات المعنوية بين الكلمات فإذا تجاوز الفرد النظام أو اخترقه صارت جملة ألفاظاً مرصوفة لا تعبر عن أية فكرة" (كوليزار، 2009، ص 262). ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد أنّ المتكلم في معظم الوقت يهتم بالحدث أولاً ثم المحدث ثم ما وقع عليه الحدث، وهذا ترتيب مطابق لنظام الجملة العربية لأنّ الأصل أن يكون الفعل مقدماً؛ ومهما يكون من الأمر، فواضح أنّ تغيير النظام في ترتيب الجملة العربية لم يخل أحياناً معنى الجملة كتقديم المفعول به على الفاعل، نحو قولك: "ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللهِ"؛ والتقديم والتأخير عند النحاة القدماء أمرٌ يتعلّق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، وليس لغرض يتعلّق بالبنية الشكلية أو بموسيقى الكلام في ترتيب الكلمات في الجملة، والترخّص فيها أمرٌ يراد به سرٌّ من أسرار العربية ووسيلةٌ يقرب بها المعنى العميق والدلالة البعيدة، ويظهر هذا المفهوم واضحاً في قوله تعالى: ﴿...وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ...﴾ [الأنعام: 151]، وقوله تعالى: ﴿...وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ...﴾ [الإسراء: 31]، ففي الآية الأولى قدّم ضمير المخاطبين على الأولاد وفي الثانية قدّم ضمير الأولاد على المخاطبين لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليل "من إملاق" الذي يفيد أنهم في فقر، فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم لأنهم في حاجة إليه فقدّم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء (كوليزار، 2009، ص 263)، بدليل خشية إملاق فإنّ الخشية إنما تكون في أمر لم يقع بعد، فكان رزق أولادهم في هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم، فرزقهم حاصل، فقدّم الوعد برزق الأولاد على رزقهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسَخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسَخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسَخَرُونَ﴾ [هود: 38]، فتقدمت في الآية جملة الحال المقترنة بالواو "ويصنع

الفلك" على الجملة المستقلة على صاحب الحال و هو الضمير في "عليه"، وتقدير الكلام "وكَلَّمَا مرَّ عليه مَلَأَ من قومه سخروا منه ويصنع الفلك"، أي حال صنعه للفلك.

الخاتمة:

وبناء على ما تقدم من هذه الدراسة، يتوصّل هذا البحث إلى هذه النتائج الآتية ومن أهمّها ما تلي:-

- اتفاق النحاة القدماء والمحدثين على تحديد مفهوم الجملة العربية والفرق بين الجملة والكلام.

- التعريف بتأثير موضوع النص على قرينة الرتبة في تراكيب الجملة العربية.

- إبراز موقف قرينة الرتبة في تراكيب الجملة العربية في النحو العربي.

- عرض مفهوم قرينة الرتبة أنواعها وأهميتها في تراكيب الجملة العربية.

- عرض ظاهرة الترخّص في قرينة الرتبة وإثباتها في تراكيب الجملة العربية.

المصادر والمراجع

- إبراهيم، مصطفى، والزيات، أحمد وحامد، عبد القادر، ومحمد، النجار، المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004م.

- ابن بابشاذ، طاهر أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، (د.ط)، 1976م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج2، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2004م.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تعليق: إبراهيم شمس الدين، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005م.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2007م.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ج11، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق: د. مازن المبارك وزميله، ج2، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط5، 2002م.
- ابن يعيش، موفق الدين بن عليّ، **شرح المفصل**، ج7، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1990م.
- أحمد العايد، وداود عبده، وآخرون، **المعجم العربي الأساسي**، المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (د.ط)، (د.ت).
- الأزهرى، خالد بن عبد الله، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
- الإسترابادي، الحسن بن عمر، **الوافية في شرح الكافية**، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983م.
- أنيس إبراهيم، **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلي المصرية، القاهرة، مصر، 1983م.
- البياتي، سناء حميدة، **نحو منهج جديد في البلاغة والنقد: دراسة وتطبيق**، بنغازي، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس، 1998م.
- تمام، حسن، **البيان في روائع القرآن**، ج1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2000م.
- التهانوي، محمد علي بن علي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون**، تحقيق: د. علي دحروج، ج2، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق: موقّق شهاب الدين، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، **التعريفات**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، بيروت: دار الكتب العلمية، لبنان، ط6، 2001م.
- الدجني، فتحي عبد الفتاح، **الجملة النحوية: نشأت وتطورا وإعرابا**، مكتبة الفلاح، الكويت، (د.ط)، ط2، 1987م.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1997م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، ج2، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، مصر، ط3، 1998م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار العمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م.
- الساقى، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربية من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1977م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ج1، القاهرة، مصر، المكتبة التوفيقية، (د.ط)، 2000م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاتقان في علوم القرآن، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2003م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: غريد الشيخ، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.
- سيوييه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج1، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.
- سيويي، كمال، الجمل النحوية، مكتبة النهضة المصرية، مصر، القاهرة، ط1، 1989م.
- الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين، ج5، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.
- ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1986م.
- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ج2، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط9، 1987م.
- عبد الرحيم رضوان، حيث في الجملة في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث في النحو العربي، مركز الفرقان الثقافي، إربد، (د.ط)، 1985م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، القاهرة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 1983م.

- عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 2000م.
- عصملي، فاطمة مصطفى، الجملة الخبرية تأكيداً ونفيها، خرطوم، السودان، معهد خرطوم دولي للغة العربية، (د.ط)، ط1، 1989م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، ج5، دار الرشيد للنشر، بغداد، (د.ط)، 1982م.
- القرطاجني، أبو الحسن حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، لبنان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1986م.
- كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، الأردن، 2009م.
- الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999م.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت: دار الرائد العربي، لبنان، ط2، 1986م.
- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف، (د.ط)، 1988م.
- محمد سليمان ياقوت إعراب القرآن الكريم، الإسكندرية، مصر، دار المعارف الجمعية، (د.ط)، 1995م.
- نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1988م.
- الهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تقديم: د. يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2005م.

